

Document: EB 2007/92/INF.11/Rev.1
Date: 7 January 2008
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

البيان الختامي

الذي ألقاه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد لينارت بوغه

أمام الدورة الثانية والتسعين للمجلس التنفيذي

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية والتسعون
روما، 11 - 13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للعلم

المدراء المقرون،

أودّ الآن أن أعرض بإيجاز ما أجريناه من مداولات، وأن أسلّط الضوء على ما اتخذناه من قرارات في هذه الدورة.

لقد استهل المجلس التنفيذي مداولاته باستعراض بنود جدول الأعمال المتعلقة بالتقييم وصادق على تقرير رئيس لجنة التقييم بشأن دوريتها التاسعة والأربعين (الوثيقة EB 2007/92/R.5) والخمسين (الوثيقة EB 2007/92/R.6).

واستعرض المجلس بعدئذٍ التقرير السنوي الخامس لنتائج وأثر عمليات الصندوق (الوثيقة EB 2007/92/R.7، وضميمتها) والذي يشمل العمليات التي جرى تقييمها في عام 2006، بالإضافة إلى استجابة الإدارة على هذا التقرير. وأشاد المجلس بمكتب التقييم لما أمتاز به التقرير من جودة وشفافية. ورحّب المدراء بحقيقة أنّ 80 في المائة من المشاريع المشمولة بالتقييم قد صنّفت على أنها مرضية من حيث أدائها وأثرها على الفقر الريفي، كما أقرّوا بوجود تحديات سواء على صعيد المقارنة مع الوكالات الإنمائية الأخرى أو قياس الفوائد الاجتماعية. وأشار إلى ضرورة تقييم المشاريع على أساس الأهداف الأصلية لا على أساس معايير التصميم الحالية. وتم التأكيد على أهمية تحديد أهداف واقعية وصياغة استراتيجيات خروج ملائمة في مرحلة التصميم.

وتّم الإعراب عن القلق فيما يخصّ الأداء في مجال الاستدامة، بوصفها أحد التحديات التي تواجه جميع الوكالات الإنمائية. وعبر المجلس عن دعمه لجهود الإدارة في سبيل تعزيز أداء الصندوق في هذا المجال وأيد التوصية الرامية إلى وضع نهج شامل للاستدامة. وفي هذا الصدد، تمّ التشديد على أهمية وجود أطر سياسات قطرية داعمة، ووضع نظم تعمل على إدامة فوائد المشروعات. كما وافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير والتي أقرتها لجنة التقييم بصدد الشكل والمحتوى اللذين سنتخذهما التقارير السنوية لنتائج وأثر عمليات الصندوق مستقبلاً.

واستعرض المجلس بعدئذٍ تقرير أداء الحافظة (الوثيقة EB 2007/92/R.8/Rev.1 وضميمتها) وتقريراً بشأن الفعالية الإنمائية للصندوق (الوثيقة EB 2007/92/R.9 وضميمتها، واللذان سيتم توحيدهما في الوثيقة EB 2007/92/R.9/Rev.1). وأثنى المدراء على الأمانة للجودة التي امتازت بها وثائق رصد الأداء، والتي استُخدمت كأدوات ممتازة للمساءلة، بتقديمها معلومات واقعيةً وصريحةً عن النتائج المحققة، وعن أوجه القوة والضعف فيما يخصّ الأثر على الأرض والفعالية التنظيمية. واقترح بأن يتقاسم الصندوق ما استخلصه من دروس مع شركائه الإنمائيين.

وأشار المجلس، أثناء تقييمه لأداء الصندوق، إلى التقدّم المحرز في تنفيذ "التزامات الشراكة" في إطار جدول أعمال فعالية المعونة. وتمّ التأكيد على أهمية الشراكات، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل السياسات القطرية والدولية. وسيكون لهذا الأمر - إلى جانب تعزيز الحضور القطري - بالغ الأهمية في عكس الاتجاه النزولي الذي تشهده تعبئة التمويل المشترك وفي تقليل الفترات الزمنية الفاصلة بين الموافقة على القروض وبدء نفاذ مفعولها.

وقد دار نقاش مثير حول مفهوم الإدارة المستندة إلى النتائج حيث أثنى المجلس على المنظور الواسع لتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، الذي يجمع معلومات بشأن النتائج المحرزة في مجال الفعالية التشغيلية

والمؤسسية. وقد اعتُبر التقرير، بصفته هذه، أداةً مهمة ومفيدة لتحديد الأولويات، وخاصةً في ظلّ المشاورات المقبلة المتعلقة بتجديد موارد الصندوق. وقُدِّمت معلومات إضافية بشأن مؤشرات الفعالية المؤسسية إذ تمّ الإيضاح بأنّ مؤشرات الأداء الرئيسية النهائية ستُحدّد بالتزامن مع تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية كي تصبح جميع الموارد متوائمةً تماماً مع الأولويات الاستراتيجية للصندوق.

ومع الإشارة إلى أوجه الشبه بين تقرير أداء الحافظة والتقرير بشأن الفعالية الإنمائية للصندوق، طُرح عدد من المقترحات بخصوص توقيت تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي ومدى تكرار ذلك. وسننظر، بهذا الصدد، في إمكانيات تبسيط الإجراءات في المستقبل.

وأُتاحت جلسة المجلس التنفيذي هذه فرصةً أخيرة لتقديم التقارير عن الالتزامات التي اتخذتها إدارة الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2005، حينما اعتُمدت خطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية. وقد أنجزت جميع المخرجات المستهدفة الأربعة عشر المرفوعة إلى المجلس ومعظم تلك المقدمة إلى الإدارة للموافقة عليها، بينما يُتوقع أن تُتجز مخرجات أخرى، يندرج معظمها في مجال إصلاح الموارد البشرية، في مطلع 2008. وأنتى المدراء على إدارة الصندوق لما بذلته من جهد في تنفيذ خطة العمل (الوثيقة EB 2007/92/R.10) وضميمتها، واللذان سيتم توحيدهما في الوثيقة (EB 2007/92/R.10/Rev.1)، وأكّدوا بصورة خاصة على وحدة الهدف المتمخض عنها، والذي يركّز على الأولويات الاستراتيجية الواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010. وقد اعترفت الإدارة بأن لا مجال للرضى الكامل عن النفس وأكّدت للمجلس بأنها ستتصدى للتحديات المتمثلة في ضمان استدامة الإصلاحات التي وُضعت موضع التنفيذ وفي ترجمة الفعالية التنظيمية للصندوق إلى فعالية إنمائية. وسيواصل كلّ من فريق إدارة خطة العمل والأمانة توجيه التنفيذ ورصده في مختلف وحدات الصندوق.

كما نظر المجلس في وثيقة "برنامج العمل واعتماد تمويل تجهيز البرامج والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2008" (الوثيقة EB 2007/92/R.2) وضميمتها، واللذان سيتم توحيدهما في الوثيقة (EB 2007/92/R.2/Rev.1) وفي تقرير لجنة مراجعة الحسابات بشأنها (الوثيقة EB 2007/92/R.3)، وقد أنتى المجلس على لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم لما بذلته من جهد في دراسة المقترحات المعروضة وعلى الموظفين للاستعراضات الشاملة التي قدموها إلى المجلس.

وقد وافق المجلس على برنامج عمل الصندوق المقرر لعام 2008 بمبلغ 650 مليون دولار أمريكي، والذي ينسجم مع الزيادة السنوية التي يستهدفها الصندوق خلال فترة التجديد السابع لموارده. ويتألف برنامج العمل من برنامج إقراض بمبلغ 607.8 مليون دولار أمريكي مكرسة لما يصل إلى 34 مشروعاً، وبرنامج للمنح بمبلغ 42.2 مليون دولار أمريكي. ويمثّل برنامج المنح نسبة 6.5 في المائة من برنامج العمل، بحيث تُخصّص فيه نسبة 5 في المائة لنافذة المنح العالمية/الإقليمية ونسبة 1.5 في المائة لنافذة المنح القطرية، بما يتفق مع التعديلات التي أُدخلت على سياسة تمويل المنح في الصندوق على ضوء اعتماد إطار القدرة على تحمل الديون في دورة المجلس في أبريل/نيسان 2007 وإلغاء تحويل الحصة المكرسة للمنح من برنامج العمل إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج. كما سننظر في كيفية متابعة توصية لجنة مراجعة الحسابات بضرورة بحث كيف يمكن التعبير عن المقادير الواردة في برنامج العمل من خلال قيم أكثر ثباتاً في ظلّ تقلّب أسعار الصرف.

وتحتوي الوثيقة EB 2007/92/R.2 وضميمتها على أول برنامج للعمل والميزانية مستند إلى النتائج وقد أشاد المدراء بتركيزه على موائمة الموارد مع النتائج عند المستويات البرمجية والتشغيلية. كما رحبوا بالزيادة في النفقات المخصصة للعمليات ولتدريب الموظفين.

وأعرب بعض المدراء عن قلقهم حيال زيادة اعتماد تمويل تجهيز البرامج البالغة 13.9 في المائة بالقيمة الاسمية مقارنةً بميزانيته المقررة لعام 2007. وأشار في هذا الصدد إلى أن الزيادة جاءت استجابةً للتوجه الرامي إلى تعزيز أثر برنامج العمل. وبذا فإن هذه الزيادة تغطي تكاليف تعميم الحضور القطري وتنفيذ التغييرات المدرجة في إطار خطة العمل. ويُتوقع أن تُحدّد الوفورات في الكلفة الناجمة عن ذلك في الميزانية المقترحة لعام 2009. وفي هذا السياق، صادق المجلس على ميزانية إجمالية لاعتماد تمويل تجهيز البرامج بمبلغ 38.8 مليون دولار أمريكي.

وقد رخص المجلس التنفيذي بأن يُعرض على مجلس المحافظين، في دورته الحادية والثلاثين، كلٌّ من الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2008 البالغة 72.3 مليون دولار أمريكي - التي تمثل زيادة قدرها 2 في المائة بالقيمة الاسمية عن الميزانية المقررة لعام 2007 - وميزانيته الرأسمالية لعام 2008 البالغة مليوني دولار أمريكي. وبخصوص الميزانية الأخيرة، أعرب المجلس عن ترحيبه بالفوائد المتعلقة بالشفافية والانضباط وتطلعه لرؤية المكاسب المتوقعة المتعلقة بالكفاءة في مجال الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية.

وصرّح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن بلاده لا يمكنها أن تدعم زيادة في اعتماد تمويل تجهيز البرامج يفوق الزيادة في برنامج العمل؛ وأن ليس بإمكانها لذلك أن تتضمّن إلى الإجماع متمنعاً عن التصويت على اعتماد تمويل تجهيز البرامج والميزانية.

كما استعرض المجلس، ضمن هذا البند، الميزانية الإدارية لمكتب التقييم لعام 2008 البالغة 5.47 مليون دولار أمريكي. ورحّب المجلس بخفض الميزانية بنسبة 13 في المائة وطالب مكتب التقييم بدراسة إمكانية وضع مؤشرات ومعايير مقارنة لتقييم فعالية ميزانيته في سياق الإعداد لتقديم مقترحات ميزانية عام 2009. ووافق المجلس على برنامج عمل مكتب التقييم لعام 2008 وأحاط علماً بعمليات التقييم على مستوى المؤسسة المزمع إجراؤها في عام 2008، ثم رخص بعرض الميزانية الإدارية لمكتب التقييم لعام 2008 على مجلس المحافظين لاعتمادها.

وعقب استعراض تقرير بشأن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة EB 2007/92/R.11)، إلى جانب تقرير شفهي عن البلدان المؤهلة للوصول إلى نقطة القرار في المستقبل القريب وما يترتب على ذلك من تمويل، وافق المجلس على عرض الوثيقة على مجلس المحافظين في دورته المقبلة.

ونظر المجلس في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لكل من: بوليفيا (الوثيقة EB 2007/92/R.14) وتصويبها، والتي ستعدل لتصبح (EB 2007/92/R.14/Rev.1)، وكمبوديا (الوثيقة EB 2007/92/R.13) وتصويبها، والتي ستعدل لتصبح (EB 2007/92/R.13/Rev.1)، والأردن (الوثيقة EB 2007/92/R.16)، ومالي (الوثيقة EB 2007/92/R.12)، والمكسيك (الوثيقة EB 2007/92/R.15)، ومولدوفا (الوثيقة EB 2007/92/R.17)، واليمن (الوثيقة EB 2007/92/R.18).

ثم استعرض المجلس الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في هذه الدورة (الوثيقة EB 2007/92/R.19 وضميمتها) ووافق على استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً بمبلغ يصل إلى 119.1 مليون دولار أمريكي. وأشار المدراء إلى أنّ من المتوقع أن يصل صافي المبلغ الإضافي في سلطة الالتزام بالموارد مقدماً في عام 2007، حسب صافي التدفقات العائدة المتوقعة حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول، إلى 142.8 مليون دولار أمريكي.

كما صادق المجلس في دورته هذه أيضاً على خمسة عشر برنامجاً ومشروعاً: ستة منها في أفريقيا، وأربعة في آسيا والمحيط الهادي، وثلاثة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، واثنان في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. أما المقترح الخاص بنيجيريا، الذي لم تكن المفاوضات بشأنه قد استكملت قبل أن ينظر فيه المجلس، فقد وافق عليه المجلس شريطة إحاطته علماً في إحدى دوراته المقبلة بأية تغييرات هامة قد تطرأ أثناء المفاوضات على شروط القرض التي قُدِّمت لهذه الجلسة.

كذلك استعرض المجلس وأقرّ مذكرات رئيس الصندوق بشأن تعديل ترتيبات الإشراف لما مجموعه 60 مشروعاً بحيث تخضع هذه المشروعات الآن لإشراف الصندوق المباشر. كما وافق المجلس أيضاً على تمديد مدته ستة أشهر لمهلة التوقيع على اتفاقية القرض الخاص بالبرنامج الوطني للتنمية الريفية في المنطقتين الوسطى والشرقية في غواتيمالا.

وفيما يتعلق بعملية المصادقة على اقتراحات البرامج والمشروعات، فقد اتفق على أن يُجرى مزيد من النقاش لهذا الأمر مع منسقي القوائم والأصدقاء.

ووافق المجلس في هذه الدورة أيضاً على خمسة مقترحات للمنح، ثلاث منها مقدمة بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى مراكز دولية لا تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنحة واحدة مقدمة بموجب نافذة المنح القطرية إلى العراق، ومنحة واحدة مقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى منظمة العمل الدولية من أجل مشروع تعزيز المهارات لأغراض العمالة في نيبال.

ومن ثمّ استعرض المجلس الوثيقة المتعلقة بأنشطة المشروعات المزمعة للفترة 2007-2008، (الوثيقة EB 2007/92/R.41)، وأحاط علماً بما ورد فيها من معلومات عن المشروعات المدرجة في الذخيرة وعن وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية التي يجري إعدادها وتلك المقررة لعام 2008.

وفي إطار البند المتعلق بالمسائل المالية، أحاط المجلس علماً بوضع مساهمات التجديد السابع لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2007/92/R.42)، الذي وصلت من أجله تعهدات تعادل قيمتها الإجمالية 642.3 مليون دولار أمريكي. وحتى الآن، بلغ إجمالي قيمة وثنائق المساهمات المودعة والمدفوعات غير المؤيَّدة بوثنائق مساهمة ما يعادل 511.3 مليون دولار أمريكي، أي 83.5 في المائة من التعهدات، بينما بلغت المدفوعات التي تم تلقيها ما يعادل 263.9 مليون دولار أمريكي، أي 41.1 في المائة من مجموع التعهدات.

كما استعرض المجلس التقرير بشأن حافظة استثمارات الصندوق للربع الثالث من عام 2007 (الوثيقة EB 2007/92/R.43). وأحاط المدراء علماً بأنّ حافظة استثمارات الصندوق قد حققت، خلال الربع الثالث من عام 2007، عائداً استثمارياً صافياً إيجابياً قدره 53.5 مليون دولار أمريكي. وإذا ما استمر هذا الاتجاه الإيجابي،

وعلى أساس فترة السنة المنتهية في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، فقد قُدِّرَ العائد الصافي بنحو 133.4 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل معدل عائد تقديري قيمته 5.7 في المائة.

وبعد ذلك نظر المجلس في التقرير بشأن المصروفات الخاصة للمقرّ الجديد للصندوق (الوثيقة EB 2007/92/R.44)، والذي تضمّن مشروع قرار لتمديد فترة استخدام الرصيد غير الملتزم به للمصروفات الخاصة لسنة أخرى، لغاية 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. ورحّب المجلس بما تقدمه إيطاليا، البلد المضيف لنا، من دعم كما أعرب عن امتنانه للبلدان التي تكفلت برعاية قاعات الاجتماعات، مشيراً في هذا الصدد إلى التعهدات التي تقدّمت بها بلجيكا وقطر في الآونة الأخيرة. ووافق المجلس على رفع التقرير إلى مجلس المحافظين في دورته المقبلة وأوصى بعرض مشروع القرار على مجلس المحافظين في الدورة نفسها ليوافق عليه.

كما استعرض المجلس التقدير الذاتي للآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 2007/92/R.45 التي ستعدل لتصبح EB 2007/92/R.45/Rev.1) حيث رحّب المدراء بالدروس المستفادة من هذه التجربة. ومع ما قُدّم من إيضاحات، وافق المجلس على أن يستمرّ تمويل الآلية الإقراضية المرنة للمشروعات التي أقرّت فعلاً بموجب هذه الآلية، وألاً يتمّ إقرار أية مشروعات جديدة بموجبها، وأن تدمج العناصر الإيجابية الرئيسية فيها ضمن تصميم المشروعات في الصندوق. كما اتّفق أيضاً على ضرورة إبلاغ المجلس حسب الأصول مقدّماً إذا ما أريد تقديم مقترحات تجمع بين النهج البرمجي واستخدام المحفزات.

ثم استعرض المجلس التقرير المرحلي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2007/92/R.46 وضميمتها). وأحاط المدراء علماً بالدرجات القطرية لعام 2007، والمخصصات القطرية السنوية لعام 2008، والمخصصات القطرية المحدثة لفترة تخصيص الموارد 2007-2009. وكانت المعلومات المفصلة عن تقييمات إطار قطاع التنمية الريفية لعام 2007 والواردة في ضميمة التقرير المرحلي موضع ترحيب أيضاً. وقد وافق المجلس حسب الأصول على عرض التقرير ومعه الدرجات والمخصصات القطرية على مجلس المحافظين في دورته الحادية والثلاثين. ولاحظ المدراء بأنّ مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ستواصل عملها حسب الاختصاصات المحددة لها. وأعرب المجلس عن ترحيبه بمشاركة الدول الأعضاء في مجموعة العمل بصفة مراقب، إن رغبت في ذلك، وعن تطلعه إلى أن توافيه المجموعة بتقرير عمّا ستحرزه من تقدم في دورته في أبريل/نيسان 2008. وسيضع رئيس مجموعة العمل الأعضاء في صورة الترتيبات المتعلقة بالاجتماع القادم، كما ستواصل الأمانة تقديم الدعم التقني على هذا الصعيد.

ثم انتقل المجلس إلى البند المتعلق بخطة أنشطة الحضور القطري للصندوق، حيث لاحظ المدراء أن الأنشطة في عام 2008 ستركز على توطيد الحضور، بما في ذلك إيفاد مديريين من مديري البرامج القطرية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام حسبما اتّفق عليه في دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول ونقل ما يصل إلى ثلاث مبادرات من أجل الاستجابة للمتطلبات البرمجية للأقاليم. وستأخذ عملية التوطيد في الاعتبار أيضاً الدروس المستفادة في مجال التخطيط والميزنة والرصد وستسعى إلى تحسين إدارة الموارد البشرية وإبراز صورة الصندوق على أرض الواقع. وأعدت الإدارة تأكيد التزامها برصد تنفيذ المبادرات.

وأخذ المجلس علماً بالتقرير المرحلي للائتلاف الدولي المعني بالأراضي عما أحرزه من تقدّم في عام 2007 على صعيد العمليات وجدول أعمال التغيير المؤسسي (الوثيقة EB 2007/92/R.48 وضميمتها، والتي ستعدل لتصبح EB 2007/92/R.48/Rev.1). ووافق المجلس على عرض التقرير المرحلي بشأن التقدم المحرز في عمليات الائتلاف على مجلس المحافظين في دورته المقبلة.

وبعد أن استعرض المجلس التقرير المرحلي عن التقدم المحرز في أنشطة الآلية العالمية في عام 2007 (الوثيقة EB 2007/92/R.49)، وافق على عرضه على مجلس المحافظين في عام 2008.

كما أخذ المجلس علماً ببرنامج الأحداث للدورة الحادية والثلاثين لمجلس المحافظين، والتي نحتفل فيها بالذكرى الثلاثين لإنشاء الصندوق، ووافق على جدول الأعمال المؤقت لمجلس المحافظين (الوثيقة EB 2007/92/R.50)، والذي عدّل ليتضمن بنداً عن مخصصات رئيس الصندوق (الوثيقة EB 2007/92/R.51 التي ستعدل لتصبح EB 2007/92/R.51/Rev.1) على ضوء الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في فبراير/شباط 2009. وفيما يخص الوثيقة الأخيرة، فقد وافق المجلس التنفيذي على عرض مشروع قرار لإعادة تأليف لجنة مخصصات رئيس الصندوق، الوارد في الوثيقة EB 2007/92/R.51/Rev.1، على الدورة المقبلة لمجلس المحافظين.

وقام المجلس التنفيذي، مشيراً إلى الاستعراض الذي أجراه في ديسمبر/كانون الأول 2004 لمسألة إيجاد رئيس مستقل لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، وإلى الوثيقة التي أعدتها الإدارة بهذا الخصوص لعرضها على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 (الوثيقة EB 2006/88/R.38)، بالنظر في الوثيقة EB 2007/92/R.4 الخاصة بإنشاء هيئة مشاورات التجديد الثامن لموارد الصندوق والورقة التي وزعتها القائمة "ألف" بشأن مقترح إيجاد رئيس مستقل لهيئة المشاورات (الوثيقة EB 2007/92/R.57). وبعد مباحثات مستفيضة فيما بين الدول الأعضاء في القوائم الثلاث، اتفق على أن يرأس رئيس الصندوق نفسه هيئة مشاورات التجديد الثامن للموارد. وعليه، فقد قرر المجلس التنفيذي أن يعرض على مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2008، مشروع القرار المتعلق بتأليف هيئة مشاورات التجديد الثامن لموارد الصندوق، والوارد في الوثيقة EB 2007/92/R.4/Rev.1، والذي عدّلت صيغته لتتنصّ على أن تُعقد هيئة المشاورات برئاسة رئيس الصندوق، وذلك كي يوافق عليه مجلس المحافظين. وقد أعرب بعض أعضاء المجلس التنفيذي عن وجهة نظر تقول بأنّ مسألة إيجاد رئيس مستقل لهيئة المشاورات يجب أن تُدرس باستفاضة أكثر فيما يخص التجديد التالي لموارد الصندوق.

كما دار نقاش بشأن التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والذي تطرقت له الوثيقة EB 2007/92/R.52 (التي ستُعدّل لتصبح EB 2007/92/R.52/Rev.1). وقد وافق المجلس، بعد أن نظر في وثيقة قاعة المؤتمرات رقم 1، التي وُزعت أثناء الدورة، على نص القرار المقترح الذي تضمنته ودعا إدارة الصندوق بأن تتشاور مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بغية إعداد وثيقة بشأن المسار الذي يمكن أن تتخذه مستقبلاً الشراكات المرتكزة إلى الأهداف على المستوى العالمي والإقليمي والقطني.

كما أخذ المجلس علماً بتحديث نشرة الصندوق بشأن الفقر الريفي لعام 2009، كما وردت في الوثيقة EB 2007/92/R.53، ورحّب المدراء بترويج النهج التشاركي من خلال تنظيم مشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين.

وأخيراً، فوَض المجلس التنفيذي الرئيس بأن يتفاوض بشأن اتفاقية تعاون مع مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا وينجزها (الوثيقة EB 2007/92/R.55) كما صادق على المواعيد المقترحة لدورات المجلس التنفيذي لعام 2009 (الوثيقة EB 2007/92/R.56).

المدراء الموقرون،

بانتهاؤ هذه الدورة، تنهي اليمين فترة عضويتها كعضو مناوب، وأود هنا أن أتقدم بالشكر من السفير عبد الرحمن محمد بامطرف على ما قدمه من توجيهات بناءة أثناء المداولات.

كما أود أن اغتتم الفرصة لتوديع السيدة Ann Uustalu التي مثلت السويد في المجلس. وهذه هي الدورة العاشرة التي تحضرها معنا، لكنها، للأسف، دورتها الأخيرة. لقد كانت مساهماتك في مداولاتنا على الدوام إيجابية وعملية وقيمة. وأتمنى لك، أصالةً عن نفسي ونيابةً عن جميع الحاضرين، كل النجاح في مساعيك المستقبلية.

وفي ختام هذه الدورة أتمنى لكم جميعاً عودةً ميمونةً إلى أوطانكم، وعاماً جديداً سعيداً ومزدهراً.